

# معالی الشیخ سعد بن ناصر الشتری تخریج الفروع علی الأصول للزنجاني 21 من الإیحاب والقبول له حکمان

سعد الشتری

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد فلا زال البحث جاريا في مسائلی العقود المبایعات والربا والقواعد المؤثرة فيها. حيث تكلمت عن سبع مسائل في باب الربا ونتحدث اليوم عن المسألة الثامنة - 00:00:00

من المعلوم ان العقود تكون بفعل او بقول من المتعاقدين. البائع والمشتری وما اخذهما فاللفظ الصادر من البائع يقال له الإیحاب بان يقول بعثک السلعة الفلانیة. فيقول المشتری قبلت هذا العقد - 00:00:37

يتربی عليه اثار واحکام هل هذه الاتار تنقسم الى قسمین اولها انعقاد العقد وثانيها زوال الملك. كما قال الحنفیة او انعقاد العقد هو ذات العقد وزوال الملك بقیة الاتار هي الامور المترتبة عليه - 00:01:11

اورد لذلك مثلا في ده هي الصبی الممیز فلو قدر ان الصبی الممیز باع من ماله باع سلعة يملکها فحينئذ هل نقول هذا العقد لا قيمة له لان الولي لم يأذن فيه. وبالتالي - 00:01:45

لا يتربی عليه اثاره لان اثار العقد لا تكون الا بعد عقد صحيح. والممیز ليس له عقد صحيح اذا لم يؤذن له باذن سابق للعقد. كما قال الشافعیة او يقول - 00:02:21

بان هذا العقد من الصغیر الممیز يتربی عليه اثرا. الاول انعقاد العقد بوجود ایحابی هو قبول والثاني ترتب الاتار. وبالتالي نقول بان العقد صحيح متى اجازه الولي اما اذا لم يجزه الولي فانه لا ترتب عليه اثاره - 00:02:47

ولذا قال المؤلف هنا ذهب اصحاب ابی حنیفة رضی الله عنه الى ان الإیحاب والقبول الإیحاب والقبول هو العقد لایجاد لفظ البائع والقبول لفظ المشتری له حکمان. معنی کلمة حکمان اي اثرا - 00:03:16

ينتجان عن العقد احدهما الانعقاد اي المقارنة بين الإیحاب والقبول وانعقاد اللفظین معهما. وهو مقتربن بهما. اي ابليس ومعنى الارتباط الحالی من الخطاب والجواب ثم بعد ذلك يحصل اثار العقد الایخار ومنها زوال الملك - 00:03:37

من البائع وانتقاله الى المشتری وزوال ملكیة الشمن من المشتری الى البائع. وهم يرون انه حکم منفصل عن الانعقادیة يوجد بعد الانعقاد مقابل هذا القول الشافعی يقولون الانعقاد هذا ليس اثرا من اثار العقد وانما هو ذات العقد - 00:04:09

وبالتالي الانعقاد هو الذي ينتج عنه الاتار من انتقال الملك بين البائع والمشتری الحنفیة استدلوا بان قالوا ممکن ان نتصور انعقاد منفصل عن انتقال العقد وهذا كما في مسألة العقد في مدة الخيار - 00:04:46

لو باعه السلعة وقال بشرط ان لي الخيار لمدة ثلاثة ایام فحينئذ وجد انعقاد العقد ثم بعد ذلك قد يختار فسخ العقد فوجد الانعقاد ومع ذلك لم يوجد زوال الملك. ومثله الھبة قبل القفص - 00:05:20

فان انعقاد العقد يكون بوجود الإیحاب في قوله وھبتك والقبول في قوله قبلت. ولو لم يحصل قبض ولا يحصل الانتقال في الملك الا بعد قفز الموهوب فان الھبة لا تلزم الا بالقبض - 00:05:46

فانها اي الھبة منعقدة بوجود الإیحاب والقبول قبل القبض. ولم يتتأثر المحل بها اي لم ينتقل الملك للموهوب له قالوا ولا معنی الانعقاد بها الإیحاب والقبول الا تعلق الإیحاب والقبول على نهج الخطاب واجراء - 00:06:09

بحیث يكون سببا في بقیة الاتار المترتبة على العقد متى وجد الشرط الذي هو قالوا فهذا دلیل على ان انعقاد العقد امر مغایر لوجود

اثاره وقد يستدلهم مثلا في عقد النكاح - 00:06:36

الايجاب والقبول قد يوجد ولا توجد بعض الاثار من امثلة ذلك مثلا فيما يتعلق اه لو كان هناك اه لو كان هناك اه امور قد عقد او قد علق عقد النكاح عليها - 00:07:04

فانه ينعقد العقد ولكن لا تترتب الاثار الا بوجود تلك الشروط التي اشترطت في قال واذا ثبت انهم اي الانعقاد وزوال الملك حكمان منفصلان فحينئذ قد يوجد الانعقاد وبالايجاب والقبول وقد وفي نفس الوقت لا تترتب عليه اثاره. ومن هنا - 00:07:30

فان الانعقاد يكونوا باهليه المتكلم ولو لم يترتب عليه الاثار. هكذا قال الحنفية ويقابلهم الشافعية يقولون بان الانعقاد مقتربن بان الانعقاد هو ذات العقد. وهو الذي تترتب عليه الاثار ولم يثبت للانعقاد معنى اخر سوى كون العقد - 00:08:02

يفيد الحكم اي الاثر الذي وضع له استدلوا على ذلك بان قالوا ايالايجاب والقبول هما اسباب اثارها من زوال الملك فحين اذ لا معنى ان يكون هناك انعقاد بدون ان يكون هناك زوال للملك - 00:08:39

كوني الاحكام مرتبطة اسبابها قالوا واما مسألة الهبة فهذه عقدت وشرعت على هذا المنوال ان القبض شرط لي حصول الاثار ومن ثم فلابد مع ايالايجاب والقبول من وجود الشرط رتب المؤلف على هذا الخلاف في هذه القاعدة الفقهية مسائل فقهية منها مسألة - 00:09:06

فضولي المراد بالفظول من بيع سلعة يملكتها غيره بدون اذن الفضولي من بيع سلعة مملوكة لغيره بدون اذن لا من المالك ولا من الشارع فاذا باع الفضولي سيارة غيره. قال انا ابيعك هذى السيارة الموجودة في الشارع - 00:09:47

فحينئذ هذا البيع وقع من غير المالك ومن غير من اذن له. فعند الشافعية ان الاثر هو انتقال الملك مرتبط بالانعقاد وبالتالي هذا عقد فاسد لاغي لا قيمة له وعند الحنافير يقولون الانعقاد امر وزوال الملك امر اخر. فينعقد العقد لكن - 00:10:14

لا يثبت انتقال الملك هو الاثر الاخر الا بوجود اجازة وعلى هذا فالشافعى يرون ان بيع الفضولي لا ينعقد ولو كان باجازة منه المالك بينما الحنفية يقولون اذا اجاز المالك بيع الفضولي فانه يصح البيع وتترتب عليه اثاره - 00:10:48

ولم ينفذ بالاجازة عندنا. اي باذن المالك الذي جاء بعد العقد عند الشافعية وعندهم اي عند الحنفية يصح عقد الفضولي متى اجازه؟ المالك مسألة اخرى في الايجارة اذا اجر ملك الغير فهل نقول الاجارة باطلة؟ مطلقا - 00:11:25

كما قال الشافعية بناء على ان الانعقاد لا يغایر عقد تجارة او يصح متى اذن المالك كما قال الحنفية بناء على ان الانعقاد لعقد تجارة مغاير لمسألة تملك المنافع في الاجرة. ومثله لو وهب - 00:11:58

الفضولي قال وهبتك هذه السيارة وهي ليست ملكا له. فقال قبلت ثم بعد ذلك اجاز المالك هذه الهبة ففي هذه الحال هل تصح هذه ايجاز او ينتقل بها الملك كما قال الحنفية او لا تصح كما قال الشافعية - 00:12:28

ومثله ما لو جاء رجل اجنبي فزوج ابنة شخص بدون ان تأذن ولا يأذن ولها. بدون ان يأذن الولي او زوج مولية الغير بغير اذن الولي قال الشافعية لا ينعقد النكاح لان اثاره لا تكون الا بعد ان - 00:12:55

انعقاده الا بعد وجود العقد الصحيح. بخلاف قول الحنفية في هذه المسألة فانهم يجيزون العقد ويصححونه متى اجازه الولي ومثل هذا مسألة تصرفات الصبي باطلة عندنا عند الشافعية وعبارته اي لفظه بالعقد - 00:13:26

في الليل اذا كان هناك اذن سابق وعند الحنفية يصح تصرفات الصبي وتنفذ اذا اجازها الولي ولو كان الاجازة بعد ذلك ننتقل بعد ذلك الى مسألة اخرى وهي قاعدة فقهية - 00:13:53

هل شرط العين الذي يجوز بيعها. طهارتها او حل الانتفاع بها فهناك طائفة يقولون بان المبيع لابد ان يكون طاهرا فلا يصح بيع النجسات. وهناك من يقول المعمول عليه في هذا الباب حل الانتفاع. ولو كانت العين نجسة - 00:14:28

قال قال المؤلف ذهب الشافعي الى ان جواز بيع الاعيان يتبع الطهارة. اي تكون الطهارة في المبيع شرطا من جملة الشروط التي لا يصح البيع الا بوجودها. فما كان طاهرا صحيحا بيعه - 00:15:08

عند وجود بقية الشرعات. وما كان نجسا فانه لا يصح بيعه واحتج في ذلك بان النجس واجب الاجتناب منه الاقتراح والبيع وسيلة

مؤدية الى الاقتراب من النجاسات ومخالطتها ها؟ بينما الامام ابو حنيفة ويتبعه الجمهور في هذه المسألة ان جواز البيع يتبع -

00:15:33

حل الانتفاع فكل عين حل الانتفاع بها وجاز الانتفاع بها جاز بيعها. ولو كانت نجسة واحتاج بان الاعيان انما خلقت ليتنفع الناس بها. كما قال تعالى هو الذي خلق ولكم ما في الارض جميما - 00:16:07

فكل ما كان فيه منفعة جاز ما في كل ما كان فيه منفعة مباحة جاز ان بيع وان يشتري اما ما لا يحل الانتفاع به فانه لا يجوز بيعه ولا شراءه. مثل لهذا بالخمر - 00:16:34

انه لا يحل الانتفاع بها فلم يصح البيع فيها. وكذا الخنزير وعدرة الادمي والجلد قبل والودق المأخوذ من شحم الميّة النجس فان عندنا لا يجوز الانتفاع بشيء من هذه الاشياء فلا جله امتنع بيعها. وفرع على هذا الاصل مسائل - 00:17:02

المسألة الاولى الكلب المعلم الكلب نجس وليس بظاهر لكنه يحل الانتفاع به في الصيد والمعلم المراد به الذي علم اداب الصيد بان يا ينطلق متى لا ينطلق الا اذا امر بالانطلاق وبان ينجزر عند - 00:17:32

عن تتبع الصيد وبان لا يكون مما يأكل الصيد فهذا هو الكلب المعلم هل يجوز بيعه او لا يجوز قال الشافعية هو نجس. وبالتالي لا يجوز بيعه - 00:18:06

وقال الحنفية يحل الانتفاع به فجاز بيعه ويرتّب على ذلك مسألة ما لو جاء شخص فاتّل الكلب المعلم كان جاء شخص فاتّل الكلب المعلم فحينئذ هل يجب الظمان على المتألّف؟ اذا قلنا الكلب المعلم يجوز بيعه فان متألّفه يجب عليه - 00:18:30

وماله وان قلنا لانه يحل الانتفاع به. وان قلنا لا يجوز بيعه فان متألّفه لا يجب عليه ظمانه لماذا؟ لانه لا يحل بيعه عندهم بسبب نجاسته ومسألة اخرى قال بيع لبني الادمية - 00:19:05

جاز لانه ظاهر جائز عند الشافعية لانه ظاهر. وعند الحنفية قالوا لا يجوز. بيع لبني الادمية. لماذا ولانه لا يحل الانتفاع به الا في حال الظروف والضرورة تقدر بقدرها. وبالتالي لا يحل بيعه - 00:19:32

ومثل هذا مسألة الشرقيين وما يخرج من الدبر من الحيوانات عند الشافعية قالوا بانه نجس. وبالتالي لم يجيئوا. بعضهم يذكره بحرف القاف وبعضهم اذكروا بحرف الجيم فالشافعية لا يجيئون بيعه لعدم ظهارته - 00:20:03

والحنفية يقولون يجوز بيعه لانه ينفع به لانه يحل دفاعه في وضعه سهلاً تسند به الارض وان تبدأ تعلمون ان الحنابلة يرون ان السرجين الحيوانات المأكولة لحمها ظاهر وليس بنجس - 00:20:34

قال ومنها مسألة بيع خمور اهل الذمة فيما بينهم لو بعد مي على ذمي خمراً لم يسدده الثمن ثم ترافعوا الى القضاء. نعم. فالقاضي المسلمين ماذا يقول الحنفية يقولون هذا يحل لهم الانتفاع به في دينهم - 00:21:04

وبالتالي نلزمهم بالسداد والشافعي يقولون هذا نجس وبالتالي لا يصح العقد ومن ثم لا يلزمون ذلك الذي بسداد قيمة هذه الخمر ومنها ان بيع خمور اهل الذمة فيما بينهم باطل عندها نجاستها. ويصح - 00:21:37

عند الحنفية لانهم يرون ان صحة العقد مرتبط بحل الانتفاع. واهل الذمة يحل لهم الانتفاع فيما بينهم. ولذلك لو اتلف ذمي على ذمي خمراً فتحاكم اليها فعند الحنفية يقولون يجب عليها الظمان. وعند الشافعية لا يجيئون الظمان - 00:22:02

مسألة اخرى متعلقة العقود وهي مسألة مورد عقد النكاح. اي ما هو المحل الذي يتعلق عقد النكاح. فالعلماء لهم قولان. القول الاول يقول بان العقد ينطلق على منافع البقع والآخر وهذا قول الشافعي - 00:22:32

والآخر يقول بان مورد عقد النكاح على ذات البغض الذي يترتب عليه حل الانتفاع به الشافعي احتجوا بامررين ان المنافع منافع البعض هي التي تستطيع ان تستوفيها بعقد للنكاح والمراد بالعقد - 00:23:11

ان تستوفي هذه المنافع فحينئذ يكون مولد العقد هو ذات المنافع. هو المنافع وليس ذات البغض واستدلوا على ذلك بان الله تعالى سمي العوظ والمهر اجرا. في قوله فما استمتعتم - 00:23:41

منهن فاتوهن اجورهن. والاجرة تكون للمنفعة. لا للعين كالعين بالمقابل للعين يسمى ثمناً. والمنفعة التي يقابلها يسمى اجرا. بينما ذهب

ابو حنيفة الى ان مولد عقد النكاح هو العين الموصوفة بالحلم - 00:24:03

ولذلك جعلوه بمثابة او جعلوا اثره يتعلق بذات العين كما هو في الكلام عن عقد البيع الذي تملك به العلم واستدلوا على ذلك بامور منها اربعة ذكرها المؤلف. الاول ان الشارع اظاف الحل - 00:24:31

الى ذات المنكوبة فقال واضاف الحرمة كذلك فقال حرمت عليكم امهاتكم ثم قال واحل لكم ما وراء ذلكم. فدل هذا على ان مورد العقد هو ذات والثاني قالوا بان الطفلة الصغيرة يصح عقد النكاح عليها مع - 00:24:57

انه لا يجوز استيفاء المنافع منها. ولو كان مورد العقد هو منافع البوظع لم هي صحة عقد النكاح على هذه الصغيرة ولذلك في عقد الاجارة لا يصح ان نعقد على عين لتحصيل منفعة لا تحصل منها - 00:25:28

فلو مثلا كان هناك ارض مالحة لا يمكن زراعتها. فلا يصح ان تعقد عقد ايجار لزراعة هذه الارض لان المنفعة وهي الزراعة لا يمكن استيفاؤها من هذه الارض وقالوا بان - 00:25:56

عقود المنافع مؤقتة عقد الاجارة مؤقت بينما عقد النكاح دائم فدلنا هذا على ان العقد ليس على المنفعة وانما على العين. استدلوا بان المهر يستقر بمجرد الخلوة. ولو لم يحصل استيفاء للمنفعة. والمهر يستقر - 00:26:23

الوفاة ولو كان مورد العام هو منافع البعض لم يستقر المهر في هذه الحالات وهناك من قال بان مورد العقد منفعة البعض التي لها حكم الاجزاء والاعيان رتب المؤلف على هذا الخلاف في هذه القاعدة الفقهية عددا من المسائل - 00:26:54

المسألة الاولى ان وضع السيد لا يمنع الرد بالعيوب عندنا ان وضع السيدة يشتري سيد الامان فوضع الامة ثم تبين ان هذه الامة فيها عيوب فهل يحق للسيد ان يرد هذا البيع بخيار العيوب - 00:27:33

ويقول هذه الامة المملوكة معيبة. وبالتالي فانني اقوم بردتها فعند الشافعي قالوا يجوز الرد بالعيوب ولو وطى السيد الامة لماذا؟ لان العقد استيفاء منفعة بينما الحنفية قالوا بان وطأ السيد يمنع الرد بالعيوب - 00:28:02

لأنه حينئذ قد ملك العين وبالتالي كانه بمثابة حبس جزء انه حبس جزءا من هذه العين عنده. ومن ثم لا يتمكن هو من رد العين او من رد آآ المعقود عليه كاملا. لكونه قد وطأ - 00:28:33

مثال اخر واوضح من هذا عقد النكاح هل لا بد ان يكون بلفظ الانكاح والتزويج كما يقول الشافعية والحنابلة او يصح باي لفظ يدل عليه مثال ذلك لو قال الوالد والد البنت لرجل وهبتك ابنتي - 00:29:02

فهنا هل يصح هل ينعقد عقد النكاح بهذا اللفظ او لا؟ قال الحنفية والمالكية لا ينعقد لها معنى؟ قالوا ينعقد قالوا ينعقد خلوكم معى. وقال الشافعية والحنابلة لا ينعقد عقد النكاح - 00:29:34

بذلك فعل اي شيء بنوه قال الحنفية والمالكية بان عقد النكاح مورده العين ولذلك صح العقد بكل لفظ يدل عليك كما في البيوع وعند الاخرين قالوا مورد عقد النكاح هو المنفعة المستوفاة من البعض. وبالتالي لا - 00:30:00

يصح لله باللفظ الخاص بهذا العقد وهو لفظ الانكاح التزويج وهكذا لو كان بعثتك بمهر الف ريال نعقد العقد ولا ما ينعقد؟ عند الحنفية والمالكية ينعقد وعند الشافعية والحنابلة لا ينعقد - 00:30:39

من المسائل ايضا ان الخلوة الصحيحة لو خلا الرجل بالزوجة وخلوة صحيحة يعني وجدت فيها الشروط. بحيث يكون لا يوجد احد معهم واغلق الابواب يكون الزوج عالما بوجود الزوجة فاذا حصلت خلوة صحيحة تامة بشروطها ولم يكن هناك وقت - 00:31:10

فهل يستقر به المهر كاملا؟ بحيث لو طلقها اخذت المهر كاملا او نقول لا يستقر المهر بذلك. وبالتالي لو طلقها قبل الدخول وبعد الخلوة كان له عليها نصف المهر تعидеه. قال ومنها ان الخلوة الصحيحة لا تقرر لا تقرر المهر عند - 00:31:48

ده انا لان المعقود عليه المنفعة هو لم يستوفي منفعة وظمان المنافع يعتمد تلتها تحت عليه البدن وهو هنا لم يتلف المنفعة ولم يستوفي منفعة ومنافع البعض لا تدخل تحت اليد - 00:32:18

وبالتالي لا يجب عليه الظمان. لان هذه المنافع ليست بمال ولا تقبل الانتقال ويذر ولذلك كانت يد الغاصب غير مانعة من التزويج لو كان هناك امة مغصوبة اخذها غاصب جاز لوليه ولسيدها ان يزوجها وصح عقد - 00:32:41

النکاح مع وجود الغصب قال وما لا يدخل تحت العد؟ وما لا يدخل تحت اليد. يكون ظمانه بالاتفاق فقط. لا بالاستيفاء فهنا لم يحصل ائتلاف حتى قال اصحابنا ان البدل لا يتكرر باستئجار الحر بالتمكين. وانما يتكرر - 00:33:07

بالاستيفاء. لو استأجر حرا ليعمل عنده. وتعلم الان موجود عنده. انت ما اردتني انا تحت امرك مضت المدة ولم يطلب منه عملا قال 00:33:36 قال الشافعية هنا لم يستوفي المستأجر المنفعة. وبالتالي ليس لها هذا الاجر - 00:34:05

اجرة على عمله في احد الارواح المعتمدة عند الشافعية قال وعند الحنفية يتكرر المهر كاملا بالخلوة الصحيحة. لان المعقود عليه عين المرأة وقد سلمت نفسها للزوج وخلاء بها من المسائل ان النکاح - 00:34:41

ينفسخ بالعيوب الخمسة عندها اثنان في الرجل العنة بان يكون ذكر الرجل لا ينفع او يقوم والجب بان يكون ذكر الرجل مقطوعا او مقطوعا بعضا وهناك ثلاثة عيوب متعلقة بالمرأة - 00:35:14

تتعلق بعدم تمكן الزوج من الاستمتاع بالزوجة لوجود عظم او لحم او انسداد في فرجها فاذا عقد على امرأة ثم تبين وجود العين فحينئذ هل ينفسخ العقد او لا ينفسخ؟ فقال الشافعية ينفسخ - 00:35:45

العقد بطلب الزوج الاخر لان المقصود بهذا العقد هو المنفعة الانتفاع الوقت وبالتالي يمكن لمن فات حظه بي هذا العيب ان يطلب الفسخ كما في عقد الاجارة. وعند الحنفية لا ينفسخ العقد بوجود هذه العيوب. لان - 00:36:19

ان مورد عقد النکاح هو عين المرأة وبالتالي يكون عين المرأة قد تم تسليمه. قال لان اثبات الملك في العين كان ضروريا. اذ حرية المملوکية فيقدر بقدر الضرورة. والضرورة قد انتفعت باثبات الطلاق. يمكنه ان يفارق - 00:36:48

بالطلاق والفرق بين الطلاق الفسخ في مسائل متعلقة باثبات المهر كاملا او متنصفا ومن المسائل المترتبة على هذه القاعدة هل الخلع فسخ؟ او ان الخلع طلاق ويتربى على هذا هل يحسب الخلع في عدد الطلقات - 00:37:24

لو طلقها مرتين وخلعها مرتين لا تحل له باعتبار ان الخلع طلاق او نقول تحل المرأة له ويجوز له ان يعقد عليها باعتبار ان الخلعة فسخ وليس بطلاق قال مؤلف ومنها اي من المسائل المتفرعة لهذه القاعدة ان ان الخلع فسخ عندها. على القول المنصوب - 00:37:55

عرف الخلاف لماذا؟ لان العقد انما ورد على المنفعة. وليس على العين وبالتالي يكون الخلع فسخا. فالقول الثاني ان الخلع طلاق قالوا لان مورد عقد النکاح هو العين وهي حرية. وحينئذ ملك الجزء - 00:38:27

ضروري على الضرورة وليس على الاصل لان الحر لا يملك وبالتالي فاننا نقول بان الخلع طلاق لانه هو الذي يتعلق به عقد النکاح. واما فانها ترد على عقود الاملاك من المسائل ايضا - 00:39:19

اذا اراد المملوك النکاح فهل يلزم السيد بانکاح مملوکه او لا فان كنا عقد النکاح مورده منفعة البوظع فان السيد لا يجبر عبده على النکاح لان مورد عقد النکاح منفعة البظع - 00:39:55

وهي مملوکة من الامة وعند الحنفية بان السيد يجبر كما ان السيد يجبر امته على الزواج يجبر مملوکه الزواج ومنها انه لو كان عنده اربع اماء فاعتق واحدة من اماه ولم يعينها - 00:40:24

فهل يكون الوطء لوطى واحدة من هؤلاء الاربع يكون تعينا بحيث لا يكون العتق الا على البقية اللاتي لم يضعهن اولى قال قال الشافعی الوطؤ في العتق المبهم لا يكون تعينا عندنا فيمكن - 00:40:52

ان يوقع هذا العتق على تلك الامة الموطوعة لان الوطء استيفاء منفعة. فكان كالاستقدام وبالتالي كما انه لو طلب منها طلبا من احدى الایماء ان تنفذ شيئا فنفذته لا يعد اختيارا كون العتق لغيره - 00:41:25

فهكذا في الوقت. وقال الحنفية وطء امة من الاماء التي اعتقد احدهن مبهمها يكون تعينا بحيث يثبت العتق لغير هذه اما هالموضوع قالوا لان الوضع كانه بمثابة اخذ جزء منها لان مورده ذات العين - 00:42:24

وبالتالي كانه اختار بقاء هذه الامة الموطوعة في ملكه لتعلق ذلك بعينها ناخذ قاعدة ولا يكفيانا؟ ناخذ طيب العقود على انواع مختلفة منها عقود المعارضات التي يكون كل واحد من المتعاقدين يدفع شيئا من عنده - 00:42:55

كما في عقد البيع فالبائع يدفع السلعة المباعة والمشتري يدفع الثمن. فهذا يقال له عقد معاوضة بخلاف مثل عقود التوثيق عقود التوثيق مثل الظمان والكافلة فهذه ليست عقود معاوضات ومثله ايضا - [00:42:19](#)

الهبة فانه ليس فيها معاوضة الا هي بدء الثواب ليس منا عهود الارتفاع ومزرع في العكوع عقد العارية فانه ليس في معاوضة في عقود المعارضات هل هي مبنية على ان الاصل المساواة - [00:42:53](#)

بين العوضين او ليست مبنية على ذلك فقال الشافعي بان موجب اي اثر عقود المعارضات ان يكون هناك تسوية بين العووظ والمعوض في الذات بان يكون كل منهما مالا يصح تمويل ليس المراد بالمال هنا النقد وانما المراد الاعيان التي يمكن بيعها - [00:43:30](#)  
ولابد من التسوية بينهما في الوصف بان يكون كل واحد منهما جائز ان يكون حالا ومؤجلا ودينا وعيينا. ولا بد ان يكون كل منهما مساويا للاخر في الحكم. بان يكون كل واحد منهما مقصودا في العقد - [00:44:05](#)

واستدل على ذلك بان العاقدين لهم مقاصد ولابد ان تكون مقاصدهم متحققة في هذا العقد. وبالتالي يرتفع الظرر عنهم. ويكون العاقد محققا لمصلحتهما بينما الامام ابو حنيفة لم يشترط هذا التساوي - [00:44:31](#)  
وقال بان المباع جزء من العاقل والثمن هذا اثر من اثار العقد يعني لا يتصور وجود عقد بدون مبيع. عقد معاوضة بدون مبيع. لان المبيع هو محل الذي يقع عليه العقد - [00:45:06](#)

بخلاف الزمن. فهو ليس من ذات العقد وانما هو اثر من اثاره اذا الشافعي هبرون ان الثمن جزء من العقد بينما الحنفي يرون ان الثمن اثر من اثار العقد قالوا - [00:45:32](#)

ان وجود العقد بدون المباع لا يتصور. لان المباع هو الذي يضاف اليه العقد. وبالتالي السيارة مع تلك السيارة بخلاف الزمن فان الاسماء متماثلة الخمسين هذى او تلك الخمسين وبالتالي الثمن غير داخل في حقيقة العقد بل هو - [00:46:02](#)  
وحكم العقد اي اثر العقد ومبرره. كما ان الموهبة ركن الهبة. والثواب فيه الثواب حكمها ومبررها اي اثر وانما يجب تسليم الثواب في هبة الثواب تحقيقا للمساواة بين العوظين. فان ملك المشتري متبع في - [00:46:33](#)

المباع فيجب ان يتبع ملك البائع بتسليم الثمن ترتب على هذا الخلاف عدد من المسائل المسألة الاولى السلم في الحال عقد السلام عاقد على موصوف في الذمة يسلم ثمنه في الحال - [00:47:03](#)

فهنا المباع غير معين تقول ابيك ثلاثة صاعا من القمح اي ثلاثة صاع ولا اي ثلاثة صاع بالشروط الموجودة بتحديد نوعه وصفته فهنا السلم في المؤجل جائز. يقال اعطيك خمسين مقابل خمسين ريالا مقابل ان تعطيني عشرة - [00:47:37](#)  
بعد ستة اشهر جائز بالاتفاق. لحديث رخص في السلم لكن اذا كان السلم بشرط التسليم في الحال قال تسلم هذى بعد ابيك او اشتري منك ابيك ثلاثة صاعا اسلما لك بعد قليل - [00:48:07](#)

ثمن بالمقدار الفلاني فهذا سلم في حال عند الشافعية يصححونه قالوا لان الثمن يجوز تسليمه في الحال فهذا المباع المثمن وعند جمهور يقولون لا يجوز ولا يصح السلم في الحال - [00:48:33](#)

لان خاصية السلام التأجيل فاذا لم يوجد تأجيل في تسليم المثمن المباع فحينئذ لم توجد خاصية السلام المسألة الثانية السلف في الحيوان يصححه الشافعية لماذا؟ قالوا لانه جاز ان يكون ثمنا - [00:49:00](#)

فجاز ان يكون مثمنا وبالتالي يصح السلام في الحيوان حعطيك خمسين مقابل ان تعطيني جملا بعد ستة اشهر بتحديد صفاته وعند الحنفية لا يصح السلام في الحيوان قالوا لان المباع - [00:49:30](#)

تفرقة بين المباع والثمن. فالثمن يجوز تأخيره وما بنى من لم يصح السلام في الحيوان ان صفات الحيوان لا تنضبط وبالتالي لم يصح السلام فيه. اذ من شرط السلم ان يكون المباع - [00:49:54](#)

له صفات منضبطة والحيوانات غير منضبطة الصفة ما تجد حيوانين متشابهين في كل صفاته بخلاف القمح او المكيلات من المسائل السلم في السلع المفقودة لان العنبر والزبيب العنبر في وقتنا الحاضر لا يوجد - [00:50:19](#)

وبالتالي فان العنبر منقطع لان على فرض عدم وجود هذه الوسائل في نقل الاغذية وحفظها فاذا كان كذلك وكان مثلا غير وقت

القمح فإذا كانت السلعة لا توجد وقت العقد - 00:50:55

لكنها توجد في وقت التسليم في وقت التسليم. فهل يصح عقد السلم؟ او لا؟ قال المؤلف ومنها يعني من المسائل المتفرعة على هذا الاصل ان السلم في المنقطع جنسه لدى العقد - 00:51:22

المعلوم وجوده لدى المحل. يعني الاجل الذي فرض في عبد السلام عبد صحيح عندنا لماذا؟ قالوا لتتوفر التسوية بين الثمن والمثمن فإنه يسلم لنا انه لو باع بمكيل او موزون وكان منقطع الجنس في الحال موجودا عند المحل صح - 00:51:42

انا وحقيقة بيع السلم انه بيع مكيل او موزون الى اجل فلا فرق بين المبيع بالمكيل وبين بيع المكي فإذا لم يمنع انقطاع الجنس احدهما فإنه لا يمنع الثاني وقال ابو حنيفة لا يصح بل لا بد ان يكون السلم في سلعة موجود جنسها في وقت العقد - 00:52:11

بناء على الفرق الذي قدمنا من ان الثمن حكم العقد اي اثره عند الحنفية والعجز عن تسليم حكم العقد لا يمنع صحة بخلال او يمنع مفروض يمنع. ونحن نقول بما اي الثمن والمبيع ركنان في - 00:52:43

كما تكرر ونمنع شراء العبد المأذون وشراء المفلس للعجز عن التسليم. فالعبد المأذون له اذا عجز عن التسليم لم يصح منه وكذا منعنا الكتابة الحالة. المراد بالكتابه عقد يعقده السيد مع مملوكه على ان يقوم - 00:53:16

بتسليم مبلغ معين يصبح العبد به حرا غير مملوك. والاصل في الكتابة ان تكون منجمة على اقساط والشافعي يمنعون من الكتابة الحالة ويوجبون ان تكون الكتابة ان مقصضة قال ومنها مسألة - 00:53:42

افلاس المشتري بالثمن اشتري منه سلعة بالف ريال فافلس وعجز عن ان يسد فحينئذ هل يحق للبائع ان يفسخ العقد ويسترد العين المباعة اذا كان المبيع قائما تسوية بين العوظة والمعوظة. كما انه يجوز - 00:54:11

فسخ العقد عند تلف العين المباعة قبل التسليم فكذلك يجيزون فسخ العقد عند افلاس المشتري بالثمن وقد ورد في ذلك حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد عين سلعته عند مفلس فهو احق بها - 00:54:43

وعند الحنفية لا يثبت حق الفسخ للبائع السلعة الذي افلس المشتري منه قبل سداد الثمن لماذا؟ لانهم يرون ان الثمن حكم العقد فهو اثر من اثاره فلا يفسخ العقد من اجل اثره - 00:55:12

لكنهم وافقوا الجمهور فيما اذا كان افلاس المشتري قبل قبضه للسلعة المباعة من المسائل ايضا مسألة وهذي مفروض ان تجعل اه مسألة جديدة رقم اثنا عشر وليس كما وضعها نحقق عندنا - 00:55:39

فهذه قاعدة جديدة وليس فرعا للقاعدة السابقة قال ومنها اي من القواعد التي تتعلق بهذا الباب ويترتب عليها اختلاف فقهي. مسألة هل النقود تتبع بالتعيين في عقود المعارضات او لا يتبعين - 00:56:11

وقد يكون هذا مرتب على المسألة السابقة بحيث اذا قلنا بان النقود ركن في العقد فحينئذ تتبع بالتعيين واذا قلنا هي اثر فانها لا تتبع بالتعيين قال المؤلف ومنها ان النقود - 00:56:39

تتبع في عقود المعاوظات عندنا بحيث لو اراد المشتري ان يبدل هذه النقود بنقود اخرى لم يقبل منه ولو قدر انه ولو قدر ان هذه النقود تلفت حق للبائع ان يفسخ العقد - 00:57:02

لماذا؟ قالوا لان العقد ارتبط بهذه النقود بعينها صحيح هناك عقود تصح في الذمة ولو مؤجلة وهذا اجازه الشرع من باب التسهيل ولا يعني هذا ان النقود لا تتبع بالتعيين - 00:57:25

وعند الحنفية ان النقود لا تتبع بالتعيين. لتماثلها ولان الثمن اثر للعقد وليس ركنا فيه لان العقد يثبت ويصح مع عدم تعيين الثمن بل في مرات يكون الثمن في الذمة - 00:57:48

وصحيف هذه المالية لا يمكن ا يصلها الى المالك يعني النقود غير المتعينة لا يمكن ان توصل نقودا غير متعينة. لا تصل اليه الا بعد تعيينها معينة وحينئذ هذا التعيين والتشكل هو - 00:58:16

معيار المالية التي يمكن ان يجعلها محلا لشراء السلع ويترتب على هذه القاعدة هل النقود تتبع بالتعيين او لا؟ عدد من المسائل من تلك المسائل مثلا اذا تزوج امرأة على دراهم او دنانير - 00:58:44

ودافع دفع الزوج الدهر والدناير الى الزوجة. فقامت الزوجة باعادتها للزوج ووهبتها له ثم طلقها قبل الدخول طلقها قبل الدخول.  
 جاء الزوج وقال اعطيوني نصف المهر قالت انا سبق ان اعطيتك نصف المهر - [00:59:16](#)

فعدن الحنفي عند الشافعي يقولون النقود تتبع بالتعيين وبالتالي يكون قد استلم حقه من المهر قبل ذلك ولا يرجع عليها وعند الحنفية يقولون ان النقود لا تتبع بالتعيين وبالتالي هذه الهبة لم تقع على ذات المهر - [00:59:40](#)  
وانما وقعت على نقود مخالفة للنقود التي كانت مهرا للمرأة وبالتالي فلما طلق المرأة لما طلق المرأة وكانت قد وهبت له بعض مهرها  
فان الزوج يحق له ان يطالب المرأة - [01:00:09](#)

باعادة نصف المهر لان الاتمان لا تتبع بالتعيين ومن ثم يجب عليها ان تعيد نقودا اخرى الى الزوج. لانها انما وهبت له نقودا تمايل المهر لعدم تعين النقود بالتأكيد من المسائل ان الصفة تتعدد بتنوع المشتري عندنا - [01:00:33](#)

كما تتعدد بتنوع البائع. تسوية بين الایجاب والقبول حتى لو بعد من اثنين وشرط لهما الخيار فان كل واحد منها يستقل بالخيار بحيث يمكن لاحدهما ان يبطل العقل والآخر لا يبطله ولا - [01:01:12](#)  
او لم يكن هناك موافقة بين الاتنين مثال ذلك عندنا ارض الف متر بعثها لي اثنين زيد وخلد و كان هناك شرط خيار لمدة ثلاثة ايام  
احد المشترين قال اريد - [01:01:37](#)

فسخ العقد بخيار الشرط. وقال الآخر لا اريد فسخ العقد فحيث اذا قلنا بان الثمن اثر للعقد فانه لا يصح فالفسخ لاحدهما دون الآخر  
ويينقل الثمن جزء من العقد حق لاحدهما الفسخ دون الآخر. قال ومنها ان الصفة تتعدد بتنوع - [01:02:02](#)  
المشتري عندنا كما تتعدد بتنوع البائع. يعني في البائع لو كان هناك شخصان يملكان ارضا فباع الارض على واحد وشرط الخيار كان  
لكل واحد من الاتنين حق وحدة لان المبيع ركن في البيع - [01:02:32](#)

ركن في عقد البيع بالاتفاق فقالوا بان الثمن لما كان الثمن ركن في العقد كالمبيع فان العقد ان الفسخ في خيار الشرط يثبت لكل واحد  
من المشترين. حتى لو باع عينا من اثنين وشرط لهما الخيار استغلوا - [01:02:56](#)  
كل واحد منهم برد نصيبه دون موافقة صاحبه عندنا وعندهم لا ينفرد احد المشترين دون الآخر بفسخ العقد لماذا؟ قالوا لان المبيع  
واحد وهو ركن العقد وان تعدد الثمن لان الثمن اثر من اثار العقد - [01:03:20](#)

قال وكذا لو اطلعا على عيب قديم جاز لاحدهما لاحدهما المشترين ان ينفرد برد نصيبي ولو لم يرد الآخر كما انه انفرد بالعقد فينفرد  
بالردد لان عندهم ان الثمن ركن من اركان العقد - [01:03:44](#)

وقال الحنفية الثمن اثر. وبالتالي الفسخ لا يتعلق الا بالمبيع فاما ان يفسخ جميعا لوجود العيب واما ان يمضي العقد. فهذا مسائل من  
السائل او القواعد آآ الفقهية التي اوردها المؤلف في آآ باب آآ الربا. وهي مسائل تلاحظنا - [01:04:10](#)  
انها قواعد فقهية ترتب عليها اختلافات فقهية في هذا الباب وقد يترتب عليها اثار او في غير ابواب عقود البيع كما رتب هنا بعض  
الاثار في مسائل النكاح بارك الله فيكم وفقكم الله للخير ورزقكم الله العلم النافع والعمل الصالح وجعلنا الله واياكم الهداء -  
[01:04:41](#)

تدين هذا والله اعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين في احد بيسأل اللي بيشاركتها بالنسبة الا يخالف الحنفية  
مذهبهم في اللي عنده وفاء فيحاربون تفسيل الزوج لزوجته - [01:05:11](#)  
يقول من مقتضى قول الحنفية بان العقد يقع على العين عقد النكاح انا الحنفي يقولون بان الزوج لا يفسر زوجته بعد وفاتها فكانهم  
يقصرون العقد على المنافع دون العين. وقد يكون - [01:05:49](#)

مبني الحنفية في هذا هذه المسألة هو انفساخ العقد بفوائط المحل ولما حصل الموت انفساخ العقد فوات المحل الذي يقع عليه العقد.  
وبالتالي قد يبنون آآ هذا الفرع وعدم جواز ترصيد الزوج لزوجته - [01:06:19](#)  
هذا التأصيل الذي يذكرون اه بالنسبة في مسألة قال رحمة الله عندهم ثم قاسم على عدة مسائل باجازة مالك؟ اجازة جواب نعم اذا  
اجر ممكن غير او وهة او زوج - [01:06:48](#)

هل هذا يكون عنده من باب الجهاز لا هذى ايظا تفريعات اخرى على القاعدة. في جارة الفظول اثر من اثار القاعدة كما في بيع الفضول. فهذة فروع اخرى للقاعدة التي سبقت. احسن الله اليك - [01:07:09](#)

واستبطنوا من هذا يجوز اه البيع بالاجازة ثم ذكر هذه المسائل هل يقال هنا غلط يعني اذا اجرهم فغير او وهب وزوجهم اذا اجر الفضول ولي بيع الغيب ملك الغير. ثم اجازه المالك. فانه مما يتربت على هذه المسألة - [01:07:32](#)

وبالتالي الشافعية لا يصححون العقد والمالكية الحنفية يصححون العقد نعم ذكر ان مذهب الشافعى انه بحكم الاستفتاء بانه لا يكون تعينا مذهب الحنفية علم النظر في انه يكون تأمين ولما وضع هل يكون بمثابة - [01:08:01](#)

استيفاء منفعة او وضع يد على العين. فيقولون الوطأ وضع يد على العين فحينئذ يكون بمثابة تعين و اذا قلنا هو العقد مورده على الاستيفاء فهو بمثابة الاستخدام لو قال لاحدى ايماءه احضرى ماء - [01:08:44](#)

فانه لا يعد اختيارا لهذه الامة بانها لا تعتقد فهكذا في الوطء عندهم فلما وطئها يا شيخ من عتقات لا يعشق غيرها عند نامتنان عنده امتنان وقال احداهم حرة فوضع احداهم هل تعين الاخرى في كونها هي التي تتحرر وتعتق بذلك - [01:09:12](#)

او لا هذه المسألة يعني عنده شريحة يكون نعم لا يقول بارك الله فيكم وفقكم الله للخير وجعلكم - [01:09:44](#)